

ارهاصات سابقة نظرت للمركبات الجمعية

الدراسة: فتحة أوهايبية
جامعة 'باجي مختار' عنابة - الجزائر

تمهيد:

تبدو أهمية الدراسات والبحوث السابقة في كونها تمثل البعدين النظري والميداني، وتشكل بحق الخلفية النظرية للدراسات والبحوث العلمية من خلال الإحاطة بالموضوع المدروس والكيفيات التي تمت مقارباته بها، وما هي منطلقاتها الأيديولوجية وتوجهاتها النظرية المحدودة في الزمان والمكان والمجتمع، ويبحث هذا المقال في عرض بعض الدراسات المتاحة التي حاولت الكشف والتعرف على إدارة وتسيير أنشطة الجمعيات والمنظمات الحكومية، وذلك من خلال:

أولا، تبيان أهم التوجهات التي من خلالها تم ظاهرة الاتصال الجمعي الكفيل بتسيير وإدارة منظمات المجتمع المدني، وعرض سبل تناولها وأسئلتها الرئيسية والفرعية.
ثانيا، ضرورة الوقوف عند الكيفية التي عالج بها الدارسون والمحللون والمعلقون مفهوم الاتصال الجمعي، المواطن، المشاركة... الخ، ومقارباتهم له.

أهم المحاولات السابقة لتنظيم التنظيمات الجمعية:

بالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الجمعيات وبرامجها وأنشطتها ومعوقاتهما، إلا أنه لم تجر دراسة عن أدوار وأهداف الاتصال الجمعي. وثمة ندرة في الدراسات التي تصدت بجدية لموضوعات الاتصال الجمعي أو كيفية إدارة وتسيير الجمعيات وتنظيمات المجتمع المدني عموما، ومع ذلك فقد بذلت محاولة لعرض بعض الدراسات الجزائرية التي أفادت هذا البحث في العديد من محطاته، تم هذا من خلال دراسات أكاديمية تناولت موضوع الجمعيات وتعرضت في فصولها لأساليب إدارة هذه التنظيمات، وخصصت عدة محاور منها للاتصال الجمعي وان كان ذلك في بعض الأحيان بشكل غير مباشر.

سيتم عرض هذه الدراسات من خلال تصنيفها إلى دراسات جزائرية ودراسات عربية وأخرى أجنبية

المجموعة الأولى - الدراسات الجزائرية: 

♦ الدراسة الأولى - دراسة فتحة أوهايبية:

عنوان الدراسة: دور الاتصال الجمعي في ترسيخ قيم المواطنة في ظل الحاكمية

حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة- التي تستهدف البحث عن دور الاتصال الجماعي في ترسيخ قيم المواطنة في ظل الحاكمية¹- أن تتماشى مع الاتجاه الداعي إلى ضرورة قيام هذه التنظيمات بدورها في إصلاح المجتمع، علما أنها تعد من أبرز مكونات المجتمع المدني التي نالت قدرا كبيرا من الاهتمام في الفترة الأخيرة، وذلك بتسليط الضوء على إحدى الجمعيات الوطنية الجزائرية العاملة في الحقل البيئي، وهي الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث. وبعد طرح مشكل البحث في إطار الإشكالية جاءت تساؤلات الدراسة والتي تمت صياغتها كما يلي:

التساؤل الرئيسي:

ما هو الدور الذي يؤديه الاتصال الجماعي في ترسيخ قيم المواطنة في ظل الحاكمية؟

التساؤلات الفرعية:

تفرع عن التساؤل الرئيسي تساؤلان هما:

التساؤل الأول:

ما هو الدور الذي يؤديه الاتصال الجماعي لتعبئة الأفراد وتغيير السلوك لديهم من أجل ترسيخ قيم المواطنة في ظل الحاكمية؟.

التساؤل الثاني:

ما هو الدور الذي يؤديه الاتصال الجماعي لتطوير الجمعية من أجل ترسيخ قيم المواطنة في ظل الحاكمية؟.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول، ثلاثة فصول نظرية مسبقة بمقدمة وإشكالية في الباب النظري للبحث، وثلاثة فصول ميدانية متبوعة بالنتائج، وذلك على النحو التالي:

تم تخصيص الفصل الأول للاتصال الجماعي في الجزائر، من خلال جزأين يتناول الجزء الأول موضوع الحركة الجمعوية في الجزائر، في حين يتعرض الجزء الثاني لموضوع الاتصال الجماعي، وأشكاله، ووسائله... الخ. وبعد ذلك تناولت الدراسة قيم المواطنة باعتبارها قاعدة للعمل الجماعي، من خلال الفصل الثاني، وخصص الفصل الثالث لمبادئ الحاكمية ومستويات التقاطع بينها وبين المواطنة والعمل الجماعي،

وجاء عرض أهم المقاربات الموجهة لهذا البحث، وإجراءاته المنهجية في الفصل الرابع، وقد اعتمدت الباحثة على منهج دراسة الحالة الذي يقوم على التحليل المعمق لحالة محددة أو عدد قليل من الحالات من حيث المكان والزمان والموضوع بغرض التعرف الشامل الدقيق عليها وتحليل كل ما يتعلق بالظاهرة أو المشكلة مجال الدراسة من جوانب وخصائص واتجاهات.

وتتمثل الحالات المدروسة في هذا البحث في عدد من الجمعيات الوطنية في الجزائر، وقد تم التوصل بعد جمع البيانات المتعلقة بكل جمعية منها إلى ضرورة التعمق بالدراسة في حالة واحدة فقط، وهي الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث لكونها الجمعية الوحيدة التي توفرت لدينا بيانات ومعلومات بشأنها،

كما استطعنا الحصول على جميع سجلاتها ومنشوراتها، وهو ما يساهم بشكل كبير في تحليل الحالة محل الدراسة، علما أن دراسة الحالة كأسلوب قد استخدمت منذ العصور القديمة في إلقاء الضوء على أفراد أو جماعات بعينها من قبل بعض المؤرخين ولكن هذا الاستخدام لم يكن بالشكل العلمي المتعارف عليه الآن... أما الاستخدام العلمي لدراسة الحالة في البحث الاجتماعي يعود إلى *فردريك لوبلاي* في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حينما أسس عام 1856 الجمعية العالمية للدراسات العلمية في الاقتصاد الاجتماعي.

يأتي الفصل الخامس للدراسة بعرض نتائج دراسة عشر حالات تمثل عشر جمعيات وطنية مختلفة النشاط من نواحي مختلفة من القطر، وهي الحالات التي شكلت انطلاقة هذا البحث في شقه الامبريقي، إذ تم تحليل النشاطات الاتصالية للجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في ضوء المعطيات المتحصل عليها ميدانيا، وذلك من خلال الفصل السادس.

وترى الباحثة أن هذه شكلت الدراسة محاولة للوقوف على دور الاتصال الجمعي للجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية في نشر مبادئ وقيم المواطنة للأفراد، وحاولت تحديد الصعوبات أو المعوقات الوظيفية التي تحول دون أدائها للدور الفعال والمنوط بها في المجتمع، وهذا - طبعا - في حدود متطلبات إشكالية البحث.

على أنه من المهم الإشارة إلى مسألة جدا هامة، وتكمن في أن قضية حماية البيئة تبقى في الواقع ليست مسؤولية هذه الجمعية أو الجمعيات البيئية الأخرى فحسب، بل هي قضية مجتمع ككل، تتطلب تعبئة جهود جميع الفاعلين الاجتماعيين من مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الرسمية، والمؤسسات الاقتصادية وغيرها، قصد تغيير سلوك الأفراد تجاه الاهتمام بالبيئة والمساهمة في حمايتها من جميع مظاهر التلوث والإخلال البيئي. وعليه فإن قضية تلقين قيم المواطنة وترسيخها قضية الجميع دون استثناء.

ومن هذا المنطلق، فإنه من المفيد التأكيد على ما يلي:

1- ضرورة الوصول إلى مفهوم واضح للمواطنة، يقوم على المشاركة الحقيقية والفاعلة لكافة أفراد المجتمع في حماية البيئة، ومن ثمة يحمل مضمونا تعبويا يرتبط بتعظيم قدرات الأفراد وتثمين دورهم في تفعيل عملية التنمية الحقيقية والسليمة، والتي تركز على الإعتماد المتبادل بين الإنسان والطبيعة.

2- العمل على ترقية الحركة الجمعوية - لاسيما البيئية منها - ودفعها نحو المساهمة في التنمية المستدامة، وكذا دعمها - ماديا ومعنويا - حتى تضطلع بدورها الفعلي في حماية البيئة، ولن يتسنى ذلك إلا من خلال فهم واضح لأسس الاتصال الجمعي، ومعرفة واضحة بأهم أساليبه وتقنياته.

3- العمل على خلق بيئة قانونية مشجعة لنشأة وتطور الجمعيات البيئية، وذلك بتسهيل إجراءات التأسيس، ومصادر التمويل.

♦ الدراسة الثانية - دراسة قريد سمير:

عنوانها: دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية

قام **سمير قريد** في دراسته الموسومة بـ: **دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية**² بتسليط الضوء على واقع إحدى هذه الجمعيات العاملة في الحقل البيئي بالجزائر، من خلال معرفة الدور الفعلي للجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية (بتجلياته الأنطولوجية المتنوعة)، وإبراز أهمية الدور المنوط بالمنظمات غير الحكومية، لاسيما الجمعيات الناشطة في الحقل البيئي - الاجتماعي، فيما يتعلق بالتحسيس والتوعية بمشكلات البيئة والمساهمة في نشر ثقافة البيئة في المجتمع ودفع الأفراد - على غرار ما هو مطلوب من السلطات الرسمية والمؤسسات الحكومية - للمشاركة بكل قوة وإيجابية وفعالية في حماية الوسط الطبيعي، وهذا ضمانا لاستمرارية التنمية المستدامة التي تضع في أولوياتها مسألة الحفاظ على البيئة، وتلبية حاجات الأجيال الحالية دون إهمال حاجات الأجيال اللاحقة. وكذا الوقوف عند أهم الصعوبات أو المعوقات الوظيفية التي تعترض هذه الأخيرة عند القيام بهذا الدور، وذلك من خلال طرح التساؤلين الرئيسيين التاليين:

1- ما هي طبيعة الدور الفعلي (وليس النظري) الذي تقوم به الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية؟

2- ما هي الصعوبات/المعوقات الوظيفية التي تواجه هذه الجمعية في مجال نشر الثقافة البيئية؟

وقد أتبع الباحث هذين التساؤلين المركزيين بتساؤلات فرعية كالتالي:

- ما هي أهداف الجمعية في مجال النشاط البيئي؟
- هل تسعى الجمعية لدى الجهات المختصة من أجل تحسين القوانين الخاصة بحماية البيئة؟
- هل تشارك الجمعية في البرامج الإعلامية، الخاصة بالبيئة والإنسان عبر مختلف وسائل الإعلام ؟
- هل تنسق الجمعية مع قطاع التعليم - لاسيما الأساسي - في مجال تطوير المناهج والبرامج التربوية والحملات التطوعية الكفيلة برفع مستوى الوعي البيئي لدى الإنسان الجزائري؟
- هل تنظم الجمعية مسابقات ثقافية منتظمة تتزامن مع كل مناسبة ؟ مثل:
 - مسابقة من أجل رسم وتعليق صورة معبرة على البيئة الجميلة.
 - مسابقة في التشجير بمناسبة يوم الشجرة.
 - مسابقة ثقافية بمناسبة يوم المياه العالمي (22 مارس).
 - مسابقة ثقافية بمناسبة يوم الصحة العالمي (07 أبريل).
 - مسابقة ثقافية بمناسبة اليوم العالمي لحماية البيئة (14 أكتوبر).
- هل تقوم الجمعية بتقديم محاضرات وندوات مفتوحة لمختلف شرائح المجتمع؟

- هل تنظم الجمعية معارض تحسيسية حول البيئة وأهمية المحافظة عليها؟
- ما هي الوسائل التربوية التي تستخدمها الجمعية في مجال التثقيف البيئي (المجلات، الكتيبات، الدلائل، النشرات المعلقة ولوحات الحائط، أشرطة الفيديو، موقع على الأنترنت...؟
- ما هي الصعوبات الحقيقية التي تواجهها الجمعية، والتي تحول دون أدائها للدور الفعال والمنظر منها في نشر الثقافة البيئية في المجتمع؟

إن التساؤلين المركزيين والتساؤلات الفرعية التي تمت صياغتها في الفصل الأول، لا يمكن - في تقدير الباحث - الإجابة عنها في إطار الدراسة النظرية للبحث فحسب، بل تحتاج إلى معاناة ميدانية. وفي هذا السياق قام بصياغة فرضيتي البحث، واللتين تمثلتا فيما يلي:

1- يتجسد الدور الفعلي للجمعية في ما تقوم به من نشاطات ميدانية متنوعة هادفة لترسيخ الثقافة البيئية ضمن الفضاء الاجتماعي الذي تتحرك فيه. بمعنى آخر أن الدور الفعلي (وليس النظري) للجمعية في مجال نشر الثقافة البيئية بالوسط الاجتماعي الذي تتحرك فيه، يبرز منطقيا- وبما هو منتظر منها- في نشاطات عملية معينة، كالتنسيق مع الهيئات الرسمية من أجل تحسين قوانين حماية البيئة، والمشاركة في البرامج الإعلامية الخاصة بالبيئة، إضافة إلى التنسيق مع قطاع التربية والتعليم في مجال تطوير المناهج التربوية ذات العلاقة بالمحيط البيئي، وتنظيم مسابقات ثقافية تتزامن مع كل مناسبة (بيئية)، والقيام بتقديم معارض ومحاضرات وندوات لمختلف شرائح المجتمع بغية التحسيس بأهمية حماية البيئة.

2- تشكل الصعوبات المادية وغير المادية التي تواجهها الجمعية خلال نشاطها معوقات وظيفية حقيقية تحول دون تفعيل دورها في مجال ترسيخ الثقافة البيئية بالوسط الاجتماعي الذي تتحرك فيه. أي أنه من المنتظر أن تواجه الجمعية جملة من الصعوبات تؤثر في الأداء الفعلي والفعال للدور المنوط بها في مجال ترسيخ الثقافة البيئية ضمن الفضاء الاجتماعي الذي تتحرك فيه. وتتمثل هذه الصعوبات في شقها المادي في مؤشرات عملية، كنقص الاعتمادات المالية المخصصة للجمعية، وكذا عدم استفادتها من قاعات وأماكن تتسجم مع طبيعة وحجم هذا الدور المنوطة به... أما في شقها غير المادي فتتمثل (الصعوبات) في مؤشرات عملية من طبيعة أخرى كالتوقيت غير المناسب للحصص الإعلامية التي من الممكن أن تقدمها الجمعية بالإذاعة والتلفزيون في مجال الثقافة البيئية، وعدم التفاعل الإيجابي للقائمين على المؤسسات التعليمية مع برامج وأهداف الجمعية في مجال نشر الثقافة البيئية بالوسط المدرسي، وعدم استفادة المنخرطين في الجمعية من تكوين خاص يساعدهم في دورهم التطوعي لاسيما في مجال الثقافة البيئية، فضلا عن تدخل أطراف خارجية في تسيير شؤون الجمعية وإعداد برامجها، ونقص الاتصال بين المكاتب الولائية والمكتب الوطني للجمعية...

وقد تم الاعتماد في هذا البحث على مقاربة منهجية تقوم على منهج دراسة الحالة كمنهج أساس ومجموعة تقنيات بحثية أخرى للتعرف على نشاطات الجمعية. تمثلت في الوثائق والسجلات، المقابلات الحرة، والمقابلات المقننة، أجريت المقابلات مع رئيس الجمعية وبعض رؤساء المكاتب الولائية قدر عددهم بـ ثمانية عشرة رئيس مكتب. ومن هذا التأسيس المنهجي العملي، وقد اختار الباحث ستة مكاتب

ولائية للجمعية من ضمن اثني عشرة مكتبا ولائيا تنشط من خلاله عبر كامل القطر الوطني، أي ما يمثل (50%) من الامتداد المكاني. والمكاتب الولائية المعنية بالاختيار المقصود توجد بالولايات التالية: (عنابة، قسنطينة، باتنة، الطارف، سوق أهراس، سكيكدة)، حيث تم في هذا الإطار استجواب 03 أعضاء دائمين من كل مكتب ولائي، ليصبح العدد الإجمالي للأعضاء المستجوبين (18عضوا)، مراعيًا في ذلك بعدا منهجيا إجرائيا هاما جدا، يتمثل في التجانس في التمثيل إن على مستوى الحجم أو على مستوى ضرورة تقلد كل مستجوب بمسؤولية معينة في الجمعية.

وقسمت الدراسة إلى ستة فصول، تم التعرض فيها إلى اهتمامات الإنسان بالبيئة والتنمية بين الماضي والحاضر، وهذا تمهيدا للحديث عن الجهود الرسمية والعالمية في مجال الحفاظ على البيئة، فضلا عن علاقة المجتمع المدني بالعمل التطوعي، كما تم التطرق للحركة الجمعوية في الجزائر من حيث نشأتها والتطورات التي شهدتها بعد التحول نحو التعددية، مع التركيز بشكل أساس على الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، كإحدى الجمعيات العاملة في الحقل الثقافي-البيئي، وهذا بالتعرف على أهدافها النظرية وممارساتها (نشاطاتها) الميدانية.

نتائج الدراسة:

قد تبين من خلال الدراسة الميدانية:

- أن الأهداف النظرية التي رسمتها الجمعية لنفسها - لاسيما في مجال الثقافة البيئية - قد عرفت محاولات لتجسيدها عمليا.
- كما تبين أيضا، أن الجمعية تعمل من خلال البرامج الإعلامية المختلفة على تنمية الوعي البيئي لدى الإنسان الجزائري، بالإضافة إلى دورها التربوي من خلال النشاطات التي تقوم بها بالاشتراك مع قطاع التعليم.

أهم ما استخلصناه من هذه الدراسة القيمة، هو الدلالات التفسيرية في عملية التحليل، إذ أوضحت المعطيات الميدانية بشكل أو بآخر، بأن الصعوبات المادية وغير المادية التي تواجهها الجمعية - كتتظيم ونسق - تشكل معوقات وظيفية تحول دون تفعيل دورها في مجال ترسيخ الثقافة البيئية بالوسط الاجتماعي الذي تتحرك فيه. كما أوضحت هذه الدراسة أن الحركة الجمعوية الجزائرية النشطة في قطاع البيئة تقوم بمبادرات جادة لتجسيد الأهداف المنوطة بها، ولكن هل الدراسات الأخرى كشفت عن نتائج أخرى جديدة؟ سنحاول معرفة ذلك من خلال الدراسات التالية.

♦ الدراسة الثانية، دراسة ليندة نصيب:

عنوانها: الدور الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني جمعيات مدينة عنابة نموذجا

قامت نصيب ليندة في دراستها المعنونة بـ: "الدور الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني جمعيات مدينة عنابة نموذجا"³ سنة 2001 - 2002 بدراسة وصفية تحليلية تهدف إلى التعرف على الدور الاجتماعي الوظيفي للجمعيات، ومعرفة مختلف المؤشرات التي كان لها تأثير في تحديد ملامح هذا الدور، حيث أبرزت الدراسة بأن الحركة الجمعوية في الجزائر حاولت في ظل عمق التحولات المشهودة التركيز

والاهتمام بالدور الاجتماعي للجمعيات من خلال علاقتها بالمجتمع المتواجدة فيه، والذي يهتم بالأساس بالبحث في إمكانية مساهمة هذه الجمعيات في دعم تماسك المجتمع من خلال تنظيم الأفراد وتأطيرهم وخلق جو للتفاعل الاجتماعي، والعمل على تحقيق أهداف المشاركين فيها وكذا المحافظة على مصالحهم، وإمكانية مساعدة الأفراد على التكيف في الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، وبالتالي تنظيم عملية اتصال الأفراد ببعضهم وتدعيم عملية الاستقرار الاجتماعي والتماسك، وتنظيم مشاركة الأفراد في تحديد احتياجاتهم.

أهداف الدراسة:

تمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في محاولة التعرف على الدور الاجتماعي الذي تضطلع به الجمعيات في إطاره العالمي والمحلي، وبشكل أكثر تحديدا كانت هذه الدراسة تسعى إلى:

- التعرف على الدور الاجتماعي الوظيفي للجمعيات، ومعرفة مختلف المؤشرات التي كان لها تأثير في تحديد ملامح هذا الدور.
- التعرف على بنية المجتمع المدني وخصائصه.
- معرفة حجم وأنواع الجمعيات التي تمثل مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، كمحاولة لتحديد الإطار النوعي لها بمعادلة الإطار الكمي.
- معرفة الإطار القانوني المتحكم في الجمعيات، وما إذا كان يساعد على بروز القدرات البشرية، أم يشكل قيودا لها.

تساؤلات الدراسة:

وفي ضوء المعطيات المذكورة قامت الدارسة بصياغة تساؤلات الدراسة على النحو التالي:

التساؤل الرئيسي:

فيما يتمثل الدور الاجتماعي الذي تضطلع به الجمعيات كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني؟

التساؤلات الفرعية:

أتبع التساؤل المركزي بخمس تساؤلات فرعية جاءت كما يلي:

1. كيف تحافظ الجمعيات كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني على دعم تماسك المجتمع المحلي؟
2. ماهي أهم الخصائص الاجتماعية لأعضاء الجمعيات كمؤسسة هامة من مؤسسات المجتمع المدني؟
3. كيف تساهم الجمعيات في زيادة مستوى المشاركة في النشاط الجماعي؟
4. ما هي السبل التي تنتهجها الجمعيات للنهوض بالمجتمع المحلي؟
5. ما هي أهم المشكلات التي تعرقل النشاط الجماعي واستمرارية الجمعيات في أدائها لوظائفها؟

قسمت الدراسة إلى سبعة فصول، خصص الفصل الأول، للإشكالية ومفاهيم البحث، أتبع بفصل خاص المداخل النظرية المتعلقة بالدور الاجتماعي، في حين تناول الفصل الثالث عرض تاريخي نظري لموضوع الجمعيات، بينما تم عرض الدراسات الامبريقية السابقة في الفصل الرابع، وتم عرض الدارسة للإجراءات المنهجية المتبعة في الفصل الخامس، وأتبع هذا الفصل بفصل آخر نوقشت من خلاله نتائج

الدراسة، وخصص الفصل السابع لتكملة ما جاء به الفصل الذي سبقه حيث تناول دور الجمعيات قي زيادة معدلات المشاركة في النشاط الجماعي.

المنهج المعتمد في الدراسة:

وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي باعتباره، مدخلا مناسباً لبحث وتحليل طبيعة السلوكيات والتوجهات التي أخذتها أبعاد الدراسة، وقد اعتمدت الدراسة على دليل المقابلة والملاحظة واستمارة استبيان والوثائق والسجلات كأدوات بحثية، لجمع المعلومات والمعطيات الميدانية، وقد تم تحديد عينة البحث بست جمعيات وطنية متواجدة مقراتها بولاية عنابة من مجموع 31 جمعية وطنية.

نتائج الدراسة:

لقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- غياب الوعي الكافي بالنشاط الجماعي وانحصاره في الجانب الخيري الرعائي.
- كما بينت ضعف القدرات التنظيمية والعملية والقيادات مع نقص في المهارات والخبرات المختصة في مجال النشاط الجماعي.
- أبرزت الدراسة أن التبرعات والهبات والاشتراكات تشكل مصادر تمويل رئيسية للجمعيات الوطنية المتواجد مقرها الرئيسي بولاية عنابة، وكشفت الدراسة تأثير المكانة الاجتماعية على النشاطات الجمعوية، وأهميتها كمؤشر هام لزيادة معدلات دعم الجمعيات.

سلطت هذه الدراسة الضوء على الدور الاجتماعي للجمعيات في ظل الظروف التي يعيشها المجتمع الجزائري، بشكل ربطت فيه الدراسة الأدوار المتوقعة من الأعضاء الفاعلة داخل التنظيمات الجمعوية بمراكزهم وخصائصهم الاجتماعية في ظل مختلف المعوقات التي تتعرض لها وكانت انطلاقة هذه الدراسة واضحة ومحددة بشكل دقيق، وتمثلت جوانب القصور في هذه الدراسة في رجوع الدراسة إلى خمس جمعيات وطنية فقط من مجموع 31 جمعية على مستوى ولاية عنابة قلص نوعاً ما أهمية النتائج الميدانية المتوصل إليها، إذ أنه لا يمكن منهجياً الاعتماد على ست مفردات كعينة للبحث في الوقت الذي تشير فيه المعطيات في الواقع إلى وجود ستة أضعاف هذا العدد، خصوصاً وأن الأداة الرئيسية المستخدمة في الدراسة هي الاستمارة.

♦ الدراسة الثالثة، دراسة صالحى إبراهيم تحت إشراف المجموعة الأوروبية ديسمبر 2005، ضمن البرنامج الخاص بتنمية الجمعيات الجزائرية

عنوانها: الحركة الجمعوية في الجزائر: التاريخ، التشريع...الواقع الحالي

تناولت هذه الدراسة التي جاءت تحت عنوان: "الحركة الجمعوية في الجزائر: التاريخ، التشريع...الواقع الحالي"⁴ واقع الجمعيات المحلية والجمعيات الوطنية في الجزائر، وحاولت تسليط الضوء على دور المجتمع المدني في سيرورة تنمية الجزائر من خلال التركيز على الكفاءات القيادية. وقد انطلقت الدراسة من مسلمة مؤداها أن الجمعية تعتبر بمثابة الوسيط الذي يعبر عن آراء جهات نظر المواطنين بعيداً عن التقاليد المتعارف عليها في الحقل الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

قسمت الدراسة إلى فصلين رئيسيين، اهتم أولهما بقراءة تحليلية لقانون الجمعيات، قانون 1971 وقانون 1987 وقانون 1990، في حين تناول الفصل الثاني بالتحليل والدراسة، واقع الحركة الجمعوية في الجزائر من خلال عشرة أجزاء، اهتمت في مجملها بتحديد ميادين نشاطاتها، وتطور ظهورها ونشأتها عبر فترات مختلفة من التاريخ الجزائري، الخصائص الديموغرافية للفاعلين في الحقل الجمعوي، المستوى التعليمي لرؤساء الجمعيات، الموارد المادية للجمعيات وأهم العراقيل التي تواجهها. قدمت هذه الدراسة نتائج استطلاع الواقع كينيا وكينيا من خلال تحليل محتوى 132 ملفا للجمعيات الجزائرية التي اختيرت كعينة عشوائية، انطلاقا من الملفات التي كانت بحوزة المشرفين على مشروع التنمية وقد تم اعتماد الاستمارة كأداة بحث رئيسية إضافة إلى الوثائق والسجلات.

نتائج الدراسة:

أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة:

- تواجد الجمعيات على كل جهات القطر وولاياته ولكنها تتمركز بشكل كبير في مراكز الولايات الحضرية.
- المشاركة الجمعوية تتزايد لدى المواطنين الذين يتمتعون بوضع مهني واجتماعي مستقر، كما كشفت الدراسة عن تزايد معدلات مشاركة المرأة في العمل الجمعوي بشكل ملحوظ.

المجموعة الثانية، الدراسات العربية:

وتتضمن هذه المجموعة الدراسات التالية:

♦ الدراسة الرابعة، دراسة أيمن رمضان أحمد عبد الفتاح:

عنوانها: المقومات التي تساهم في تحقيق أهداف جمعيات تنمية المجتمع المدني الحضري

أشارت دراسة أيمن رمضان أحمد عبد الفتاح، والمعنونة بـ: المقومات التي تساهم في تحقيق أهداف جمعيات تنمية المجتمع المدني الحضري⁵ 1998، إلى أن العلاقة بين المنظمات والمجتمع الإنساني كالعلاقة العضوية قوامها مواجهة احتياجات المجتمع وتلبية رغباته. وفي مقابل هذا فإن المجتمع يتكفل بدعم ومساندة المنظمات التي تقوم على خدمته ويعمل على توفير ما تحتاجه من موارد مالية وبشرية؛ وفي مقابل هذا الدعم والمساندة، فإن المنظمات بدورها عليها بالالتزام بالقيم والتقاليد والعرف والقوانين التي تنظم حياة المجتمع.

وفي ضوء ذلك يوضح الدارس بأن هناك العديد من المقومات التي يمكن أن تساهم في تحقيق أهداف جمعيات تنمية المجتمع المحلي.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى:

- التعرف على أهم المقومات التي تساهم في تحقيق أهداف جمعيات تنمية المجتمع المحلي الحضري.
- الخروج ببعض المقترحات التي قد تفيد جمعيات تنمية المجتمع المحلي الحضري في تحقيق أهدافها التنموية.

التساؤل المركزي:

تبلورت مشكلة البحث الرئيسية في التساؤل المركزي التالي:

ما المقومات التي تساهم في تحقيق أهداف جمعيات تنمية المجتمع المحلي الحضري؟

التساؤلات الفرعية:

جاءت تساؤلات الدراسة الفرعية الأربعة على النحو التالي:

1. ما المقومات التي ترجع إلى الإعداد المهني للأخصائي الاجتماعي وتساهم في تحقيق أهداف جمعيات تنمية المجتمع المحلي الحضري؟
2. ما المقومات التي ترجع إلى الجهاز الوظيفي وتساهم في تحقيق أهداف جمعيات تنمية المجتمع المحلي الحضري؟
3. ما المقومات التي ترجع إلى القيادات الشعبية وتساهم في تحقيق أهداف جمعيات تنمية المجتمع المحلي الحضري؟
4. ما المقومات التي ترجع إلى ظروف وأوضاع المجتمع المحلي وتساهم في تحقيق أهداف جمعيات المجتمع المحلي الحضري؟

وقد قسمت الدراسة إلى بابين، خصص الباب الأول للإطار النظري للدراسة، وجاء في ثلاثة فصول، تناول أول فصل منه مشكلة الدراسة وأهميتها، في حين تم الحديث عن تنمية المجتمع المحلي بين الجهود الحكومية والجهود غير الحكومية من خلال الفصل الثاني. أما الفصل الثالث فقد حلل من خلاله الباحث قضية القيادات المهنية والشعبية ودورها في تنمية المجتمع المحلي، وتناول الباب الثاني الدراسة الميدانية من خلال ثلاثة فصول أيضاً، تناول الفصل الأول منه الإجراءات المنهجية للدراسة، في حين تم عرض وتحليل وتفسير البيانات من خلال الفصل الثاني، ليتم عرض النتائج والتوصيات في الفصل الأخير من الباب الثاني.

المنهج المتبع:

تصنف هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية، وهدفت إلى التعرف على أهم المقومات التي تساهم في تحقيق أهداف جمعيات تنمية المجتمع المحلي الحضري، ولقد استخدم فيها الباحث طريقة المسح الاجتماعي، وذلك من خلال:

- إجراء المسح الشامل للأخصائيين العاملين بجمعيات تنمية المجتمع المحلي الحضري.
- المسح بالعينة لأعضاء مجالس إدارات جمعيات تنمية المجتمع المحلي الحضري.

اعتمد الدارس في بحثه على أدوات جمع البيانات التالية: استمارة الاستبيان خاصة بالأخصائيين الاجتماعيين العاملين في جمعية تنمية المجتمع المحلي الحضري وعددهم اثنان وعشرون (22)، واستمارة استبيان خاصة بأعضاء مجالس أدارت جمعيات تنمية المجتمع المحلي الحضري وعددهم خمسة وتسعون (95) عضواً.

نتائج الدراسة:

أوضحت نتائج هذه الدراسة:

- أبرزت الدراسة ضرورة وجود مجموعة من المقومات لا بد من توافرها في القيادات الشعبية، أهمها الرغبة في إفادة الجمعية، والإحساس بضرورة المشاركة في خدمة المجتمع المحلي.
- كما أشارت الدراسة إلى أهمية أن يتميز هؤلاء القادة بوجود الوقت الكافي للاتصال بالأفراد والجماهير المستهدفة، وأن يتمتع هؤلاء القادة بخبرات واسعة، وكذلك تقلب مناصب و وظائف لها أهميتها في المجتمع، وأن يكون لديهم إمكانات مادية مناسبة ويتمتعون بثقافة وتعليم مناسب لفهم وتوضيح أهداف الجمعية للأهالي.

♦ الدراسة الخامسة، دراسة سهير الحليم قنديل علي عبد

موسومة بـ: دور مشاركة المرأة في تنمية الوعي البيئي بالمجتمعات الحضرية المتخلفة

حاولت هذه الدراسة تقدير عائد التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لزيادة مشاركة المرأة في تنمية الوعي البيئي بالمجتمعات الحضرية المتخلفة، والوصول لإطار أو لحظة عمل مقترح لدعم وتفعيل وتعاضم مشاركة المرأة في مواجهة المشاكل البيئية بالمجتمعات الحضرية المتخلفة⁶.

كما حاولت الدراسة إبراز ضرورة إشراك المرأة على كافة مستويات نشاطها في برامج النهوض بالبيئة وإصلاحها، لما تلعبه من دور رئيس في ترسيخ المفاهيم البيئية بالمجتمعات الحضرية المتخلفة التي تعاني مشكلات كثيرة من أهمها مشكلة التلوث البيئي.

الفرضية الرئيسية للدراسة:

انطلقت الدراسة في بحثها هذا من فرضية رئيسية مؤداها:

"توجد علاقة بين التدخل المهني باستخدام طريقة تنظيم المجتمع وزيادة مشاركة المرأة في البرنامج والمشروعات البيئية لتنمية الوعي البيئي بالمجتمعات الحضرية المتخلفة".

الفروض الفرعية للدراسة:

انبثق من الفرض الرئيسي فروض فرعية صاغتها الدراسة كما يلي:

1. توجد علاقة بين التدخل المهني باستخدام طريقة تنظيم المجتمع وزيادة مشاركة المرأة في البرنامج في مشروعات التنمية الخاصة بحماية البيئة من التلوث بالمجتمعات الحضرية المتخلفة.
2. توجد علاقة بين التدخل المهني باستخدام طريقة تنظيم المجتمع وتنمية وعي المرأة بالمشكلات البيئية بالمجتمعات الحضرية المتخلفة.
3. توجد علاقة بين التدخل المهني باستخدام طريقة تنظيم المجتمع وزيادة وعي المرأة صحيا بالمجتمعات الحضرية المتخلفة.

وقد قسمت الدراسة إلى بابين رئيسيين، باب أول موسوم بـ: الإطار النظري للدراسة، وقد قسم بدوره إلى فصول، الفصل الأول تم تخصيصه لمشكلة البحث وأهميتها، وعرضت العلاقة بين المشاركة وتنمية المرأة في الفصل الثاني، بينما تناول الفصل الثالث من الباب الأول للدراسة قضية المرأة وتنمية الوعي البيئي، أما موضوع المجتمعات الحضرية المتخلفة كان هو مضمون الفصل الرابع. أما الباب الثاني من الدراسة فخصص للتصميم المنهجي للبحث ونتائجه كما اصطلحت عليه الدراسة، وقد قسم إلى فصول؛ تناول أولها وصفا عاما لمجتمع البحث، وثانيها عرضت فيه أسس التدخل المهني، في حين تناول الفصل الثالث التصميم المنهجي للدراسة، وجاء الفصل الأخير من الباب الثاني للبحث لعرض نتائج الدراسة وتقييم جهود التدخل المهني.

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي في الزيارات الاستطلاعية، وقد استخدمت استمارة استطلاع الرأي كأداة لجمع البيانات، وزعت على ستين (60) سيدة مبحوثة وكانت هذه المفردات هي عينة البحث.

نتائج الدراسة:

تشير نتائج الدراسة إلى أن برنامج التدخل المهني باستخدام طريقة تنظيم المجتمع كان له فاعلية في تحقيق أهداف الإنجاز بمجتمع البحث باعتباره مجتمعا حضريا متخلفا.

♦ الدراسة السادسة، دراسة رانية محمد مصطفى نصر

عنوانها: دور الجمعيات الأهلية في حماية البيئة دراسة ميدانية على قطاع مياه الشرب⁷

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الجمعيات في الحفاظ على مياه الشرب، وذلك من خلال دراسة المكتب العربي للشباب والبيئة ودوره في البرنامج الأهلي للحفاظ على مياه الشرب¹. وهذا البرنامج هو نتيجة التعاون بين الحكومتين المصرية والأمريكية. وتوضح الدراسة بأن تسليط الضوء على دور الجمعيات الأهلية في الحفاظ على مياه الشرب يأتي من واقع اعتبار الجمعيات أداة قد تكون فاعلة في مواجهة الإسراف الفاحش في استخدام المياه، بالإضافة إلى أن البرنامج يعد تجسيدا لفكرة المشاركة الشعبية في حماية البيئة، الأمر الذي قد يشكل نموذجا للتعاون بين الفاعلين المختلفين في مجال البيئة.

تساؤلات الدراسة:

- ما الدور الذي لعبته الجمعيات الأهلية في مجال الحفاظ على مياه الشرب وكيفية تنمية هذا الدور؟
- ما الأنشطة التي يقوم بها المكتب العربي للشباب والبيئة للمساهمة في الحفاظ على الموارد المائية المحدودة؟
- إلى أي مدى نجح المكتب العربي في نشر الوعي البيئي وترشيد استهلاك المياه؟
- إلى أي مدى ساهمت المشاركة بين هذه القطاعات المختلفة في تخفيض الفاقد المرتفع من مياه الشرب؟
- كيف يمكن تدعيم التعاون بين الحكومة والقطاع الأهلي للحفاظ على الموارد المائية المتاحة؟
- ما مدى كفاءة وفاعلية البرنامج في تحقيق الأهداف المنشودة منه؟

الإطار العام للبحث:

لقد تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول تسبقها المقدمة وتُعقبها النتائج، وذلك على النحو التالي:

تم تخصيص الفصل الأول للحديث عن الجمعيات الأهلية في مصر، من خلال مبحثين، تناول المبحث الأول الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم عمل هذه الجمعيات، بالإضافة إلى المشاكل التي قد تعوقها، بينما تناول المبحث الثاني الجمعيات المعنية بالبيئة والدور الذي تقوم به لحماية البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعية. في حين اهتم الفصل الثاني بنشأة المكتب العرب للشباب والبيئة، وأهدافه، وأنشطته، وعلاقته بالأجهزة الأخرى المعنية بالبيئة. ولتوضيح أهمية الحفاظ على مياه الشرب تناولت الدراسة في الفصل الثالث موضوع الموارد المائية المتاحة، وأهم مشكلات مياه الشرب في مصر. وجاء الفصل الرابع ليوضح أهداف البرنامج الأهلي للحفاظ على مياه الشرب، ومختلف أنشطته، وأخيرا حاولت الدراسة تقييم البرنامج من خلال تقييم أداء الجمعيات الأهلية.

المنهج المعتمد:

لقد تم استخدام منهج دراسة الحالة للتعرف على تجربة هذا المكتب في مجال الحفاظ على مياه الشرب، وذلك من خلال دراسة البرنامج الأهلي للحفاظ على مياه الشرب باعتباره نموذجا للمشروعات الميدانية التي يقوم بها المكتب العربي للحفاظ على الموارد الطبيعية، رغبة في الوقوف على نقاط القوة والضعف والتعرف على فاعلية البرنامج في تقليل الفاقد المرتفع من مياه الشرب.

مصادر البيانات:

اعتمدت الباحثة على المقابلات الشخصية مع بعض أعضاء مجلس إدارة المكتب العربي للشباب والبيئة، كمصدر أولي لجمع بياناتها، وكانت المراجع والتقارير والدراسات مصادر ثانوية لجمع بيانات هذا البحث.

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى أن:

- تطور العمل الأهلي يتوقف على احتياجات المجتمع ومقتضيات التنمية.
- الجمعيات البيئية تلعب دورا ايجابيا في توعية أفراد المجتمع بقضايا البيئة وذلك من خلال القيام بحملات إعلامية لتعريفهم بكيفية الحفاظ على البيئة.
- معاناة الحالة محل البحث من ضعف القدرات الإدارية والمؤسسية.

♦ الدراسة السابعة، دراسة فرج إبراهيم عمر الرزاز

"دور المنظمات غير الحكومية في تنمية الإدارة البيئية، دراسة تحليلية عن المشاركة الشعبية في مجال حماية البيئة في مصر"⁸.

استهدفت هذه الدراسة التعرف على طبيعة العلاقة بين الجمعيات الأهلية العاملة في مجال حماية البيئة والجهات الحكومية الإشرافية، ومدى انعكاس هذه العلاقة على الدور التنموي الذي يمكن أن تقوم به هذه الجمعيات.

وقد انقسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، استعرض الفصل الأول إطار الدراسة ومشكلاتها، وأهدافها، وحدودها، والإجراءات المنهجية، ومجتمع وعينة الدراسة، ومصادر البيانات، في حين تعرض الفصل الثاني إلى الإطار النظري للدراسة، وتم فيه توضيح المشكلات البيئية العالمية، ودور التنظيم الدولي في مواجهتها، والمداخل المختلفة للدراسة، كما تم فيه عرض ادوار الجمعيات الأهلية البيئية في مصر، بينما تناول الفصل الثالث من هذه الدراسة النتائج المتوصل إليها، والمقترحات، والتوصيات.

منهج الدراسة:

ل للوصول الهدف المسطر من الدراسة قام الدارس بإجراء دراسة ميدانية شملت عينة من الجمعيات الأهلية قوامها اثنان وعشرون جمعية من الجمعيات التي تعمل في مجال حماية البيئة والخدمات الاجتماعية والصحية التي تخدم التنمية البشرية، إضافة إلى ثماني جهات حكومية، وكذلك بعضا من سكان المجتمع المحلي.

المنهج المعتمد:

اعتمد البحث على مصادر بيانات ثانوية كما اصطلح عليها الدارس وتمثلت في الدراسات السابقة ومصادر أولية تمثلت في: المقابلات المهيكلية، تحليل المضمون.

نتائج الدراسة:

- انتهت الدراسة لمجموعة من النتائج أبرزها:
- تقارب وجهات النظر بين الجمعيات الأهلية في مقترحات التطوير ورفع الكفاءة.
 - غياب الالتحام الجماهيري بين القائمين على شؤون الجمعيات الأهلية هي مشكلات تمويل. نقص خبرات ومهارات إدارية، وعدم تنسيق بين الجمعيات المماثلة ضعف الاتصال بالجهات المانحة، وكذا ضعف التسهيلات الحكومية وكثرة القيود.

المجموعة الثالثة، الدراسات الأجنبية:

سنعرض من خلال هذه المجموعة إلى دراستين هما:

♦ الدراسة الثامنة، دراسة كاترين دوسانج Catherine Dessing

اتصال المنظمات غير الحكومية، مثال على القنوات التلفزيونية، مقارنة تفاعلية

ترتكز هذه الدراسة الفرنسية الموسومة بـ: "اتصال المنظمات غير الحكومية، مثال على القنوات التلفزيونية، مقارنة تفاعلية"⁹ على مجموعة من الفروض والمسلمات العلمية التي تكون الأسس الابستمولوجية الموجهة للدراسة من خلال تحليل العلاقة القائمة بين الجمعية محل الدراسة والمشاهد لبرنامج التي تتناول رسائل هذه الجمعية هذه المقاربة التي استهدفت دراسة الحوارات التي أخذت بعدا تفاعليا بين الجمعية والمشاهد.

قسمت الدراسة دراستها إلى قسمين. قسم أول، تناول أربعة فصول قدم من خلالها الإطار النظري، الاستبتمولوجي، والمنهجي لشبكة التحليل للبرنامج التلفزيونية الخاصة بالمنظمة غير الحكومية محل الدراسة. وفي القسم الثاني من هذه الدراسة، تم تطبيق شبكة التحليل على المدونة المصممة ومن ثم عرض نتائج البحث.

نتائج الدراسة:

كان من أهمها:

- أهمية الإشهار التلفزيوني في عرض رسائل المنظمة غير الحكومية.
- مدى نجاعة أسلوب عرض رؤية خاصة ومتميزة للمشاهدين، وهو ماساهم بشكل كبير في جعل المشاهد أكثر إقبالا على التطوع وهو ما سهل على المنظمة عملية جمع تمويلها.
- الدراسة التاسعة، دراسة مناع حنيفة صبرينة:

عنوانها: تحليل الاتصال الخارجي للمنظمة غير الحكومية في إطار الحاكمية دراسة حالة" سنة 2005 .

انطلقت مناع حنيفة صبرينة في دراستها الموسومة بـ: "تحليل الاتصال الخارجي للمنظمة غير الحكومية في إطار الحاكمية دراسة حالة"¹⁰ سنة 2005 من فكرة أن اللاتوازن بين الدولة والسوق أدى إلى اتساع الفجوة الاجتماعية، وهو ما ساهم بشكل كبير في تنامي ظاهرة تأسيس الجمعيات في المجتمع الفرنسي، وتنامي الحركة الجمعوية خاصة في مجال مكافحة الفقر والتهميش ومحاربة الإقصاء الاجتماعي، وتشير الدراسة بوضوح إلى أن نجاح التنظيمات الجمعوية كفاعل مستقل في الفضاء العام بات مقرونا بدرجة كبيرة بمدى إرساء مبادئ الحاكمية التي تقوم أساسا على احترام حقوق الإنسان، وتشجيع المشاركة بالتركيز على أسس الاتصال الجمعوي الذي لا يهدف إلى تحقيق الربح المادي.

فرضيات الدراسة:

انطلقت الدراسة من فرضيتين أساسيتين هما:

- كل اتصال جمعوي هو اتصال إقناعي.
- المستفيد من النشاط الجمعوي هو إما مستهلك مباشر أو فاعل رئيسي في عملية التغيير المنشود.

المنهج المعتمد:

وقد تم اعتماد الاستمارة والمقابلة كأداة رئيسية وأداة تحليل المحتوى كأداة ثانوية لتحليل مضمون وسائل الإعلام.

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، تناول الفصل الأول في محاوره الثلاثة ارتباط المنظمات غير الحكومية بالفضاء العام والحاكمية، في حين خصص الفصل الثاني للجانب الميداني من البحث، وتم التطرق فيه إلى الجمعوية محل الدراسة وهي جمعية ATD Quart Monde ، وحاولت الدراسة من خلال الفصل الثالث تحليل رسائل الجمعوية الاتصالية، وتحديد أهم خصائصها.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى استخلاص النتائج التالية:

- ضعف الدولة مقابل قوى السوق في ظل وجود قطيعة اجتماعية وهو ما فرض بقوة مؤسسات المجتمع المدني لإعادة التوازن الاجتماعي.
- تطوير الحركة الجمعوية يقود بشكل أو بآخر إلى مبادئ الحاكمة القائمة على المشاركة، المساواة والشفافية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

اتضح من خلال عرض الدراسات السابقة ما يلي:

- 1- تنوع الدراسات السابقة فبعضها اهتم بالتنظيمات الجمعوية ودورها في التنمية، وبعضها اهتم بالقائمين على الاتصال في الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني عموماً، كما ظهر التنوع في تناول العديد من قطاعات عمل هذه التنظيمات، حيث اهتمت بعض الدراسات بجمعيات البيئة في حين اهتم البعض الآخر بجمعيات أخرى كجمعيات التنمية، جمعيات نسوية، وجمعيات ذات طابع اجتماعي.
- 2- اتفقت معظم الدراسات السابقة في انطلاقها حيث اعتبرت هذه التنظيمات الجمعوية من أهم تنظيمات المجتمع المدني.

تعميم المقال :

- 1- فتيحة أوهابية: " دور الاتصال الجموعي في ترسيخ قيم المواطنة في ظل الحاكمة" رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2008.
- 2- فريد سمير: "دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية"، رسالة ماجستير غير منشورة، شعبة علم اجتماع التنمية بالمشاركة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2005.
- 3- نصيب ليندة: "الدور الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني جمعيات مدينة عنابة نموذجا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص تنمية وتسيير الموارد البشرية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2002.
- 4 - Brahim Salhi : **Le mouvement associatif en Algérie : Histoire, législation, état des lieux**, étude produite et coordonnée par l'Unité de Gestion de Programme UGP ONG's, Communauté européenne CRASC, Décembre 2005
- 5- أيمن رمضان أحمد عبد الفتاح: "المقومات التي تساهم في تحقيق أهداف جمعيات تنمية المجتمع"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية، قسم تنمية المجتمع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، 1998.
- 6- سهير علي عبد الحليم قنديل: "دور مشاركة المرأة في تنمية الوعي البيئي بالمجتمعات الحضرية المتخلفة"، دراسة مطبقة على الدويقة، بقسم منشأة ناصر بالقاهرة، للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة قسم تنمية المجتمع كلية الخدمة الاجتماعية، فرع الفيوم، جامعة القاهرة، 2002.
- 7- رانية محمد مصطفى نصر: "دور الجمعيات الأهلية في حماية البيئة دراسة ميدانية على قطاع مياه الشرب"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، قسم الإدارة العامة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 1998
- 8- فرج إبراهيم عمر الرزاز: "دور المنظمات غير الحكومية في تنمية الإدارة البيئية: دراسة تحليلية عن المشاركة الشعبية في مجال حماية البيئة في مصر"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم البيئة، قسم الاقتصاد والقانون والتنمية الإدارية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 1999.

⁷ - Catherine Dessingé **La Communication des ONG étude de cas**

8- Manaa Hanifa Sabrina: **Analyse de la communication externe des ONG dans le cadre de la bonne gouvernance** ; mémoire de DEA en sciences de l'information et de la communication ; option organisation et réseaux ; université JEAN MOULIN ; Lyon 3 ; septembre 2004.